تطلعات اسرائيل نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع العرب الى سلام شامل، وفي حال عدم تحقيق ذلك، ردعهم عن التحرش بها بواسطة الاعمال الانتقامية ضدهم. اضافة الى ذلك، فان هذا العدوان لم يكن ايضا بمعزل عن اهداف اسرائيل التوسعية على حساب الاراضي العربية. فمبررات اسرائيل المعلنة لهذا العدوان، كما جرى التركيز عليها، والمتمثلة في «تقويض الحياة المستقرة في اسرائيل من جراء عمليات الارهاب، واغلاق الممرات البحرية والجوية في خليج ايلات، وتقويض ميزان التسلح بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية، ودخول قوات عربية، عراقية وسورية الى الاردن، واخيرا ابرام حلف عسكري ثلاثي بين مصر وسوريا والاردن وتشكيل قيادة عربية مشتركة» — لم تخف المبرر الاساسي المتمثل في سحق الوجود الفلسطيني في قطاع غزة، وضمه الى اسرائيل بعد احتلاله.

ورغم خلو بيان رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن — غوريون، امام الكنيست الاسرائيلي في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول اهداف اسرائيل التي تبغي تحقيقها من وراء عدوانها ضد مصر، من اي ذكر للقضية الفلسطينية او حتى لمسالة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة[٣٤]، فانه سرعان ما تبينت حقيقة مطامع اسرائيل في الاستيلاء على مناطقه. فبعد قبول اسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول وجوب الانسحاب من الاراضي المصرية، بدأت حكومتها تتراجع محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على القطاع. وهذا ما اعلنه بن — غوريون امام الكنيست بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من «ان القطاع لم يكن ابدا منطقة مصرية، وقد احتفظت به مصر مدة ثماني سنوات كجائزة على غزوها [الفلسطين]. وخلال هذه المدة لم تفعل شيئا لتطويره وانعاشه... ومن قطاع غزة انطلقت مجموعات الفدائيين نحو اسرائيل». وزعم بن — غوريون، ايضا، ان الوضع في القطاع فريد من نوعه، حيث لا تستطيع اية قوة تابعة للامم المتحدة منع تنظيم خلايا الفدائيين فيه... ودخول قوات الطوارىء الدولية اليه سيسيء الى الوضع الامني في جميع المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود، مقابله»[٣٥].

ولم تكن ادعاءات بن — غوريون هذه سوى مقدمة لاعلانه، صراحة، عن نية اسرائيل الاحتفاظ بقطاع غزة بصورة دائمة. فقد اعلن انه «بعد الاستجابة لموقف الجمعية العامة، فان اسرائيل لا تنوي الاحتفاظ بجيشها داخل القطاع، ولكنها ملزمة على البقاء فيه، بعد تحديد العلاقة بين الادارة الاسرائيلية وبين الامم المتحدة، حيث ستقوم هذه الادارة بالمحافظة على الامن الداخلي هنالك بواسطة الشرطة، وستواصل تطوير ادارة ذاتية للسكان في القرية والمدينة في المنطقة، وتامين الخدمات العامة لهم...»[٣٦]. اما مشكلة اللاجئين في القطاع فان بن — غوريون تنصل من المسؤولية تجاهها، طالبا من الامم المتحدة، باسم حكومته، وضع مشروع لحل دائم لها. ويبدو ان هذه المشكلة كانت السبب الاساسي الذي دفع بن — غوريون الى عدم المطالبة بضم القطاع ضما كاملا الى اسرائيل في ذلك الحين. ففي جلسة مغلقة لقيادة حزب مباي بعد العدوان، عارض بن — غوريون مسالة الضم الكامل «لانها تقضي تحمل مسؤولية استيعاب اللاجئين في انحاء البلد، وهذا يعني زيادة عدد السكان العرب في اسرائيل بنحو نصف مليون شخص»[٣٧].